



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Testing exchange rates according to purchasing power parity (PPP)
approach by applying the Iraqi dinar and some other currencies**

Abdul Aziz Shawish Abdul Hamid* ^A, Anas Khalil Mahdi ^A, Qutaiba Ibrahim Hamadeh ^B

^A Imam Jaafar Al-Sadiq University (pbuh), Salah Al-Din Branch-Dujail

^B College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Exchange rates, purchasing power parity,
commodity prices.

Article history:

Received 03 May. 2023

Accepted 07 May. 2023

Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Abdul Aziz Shawish Abdul Hamid

Imam Jaafar Al-Sadiq University (pbuh),
Salah Al-Din Branch-Dujail



Abstract: The aim of the research is to study the exchange rates test according to the Purchasing Power Parity (PPP) approach by applying it to the Iraqi dinar and some other currencies, and to study the extent to which there is a correlation between the exchange rates of the Iraqi dinar and some currencies in the research sample countries. The research problem started from the question: What is the real exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar, and what are the economic bases adopted in determining it? The research community is represented in Iraq, Jordan, Iran and Turkey, while the research sample was represented by commodity prices and currency exchange rates in the research sample countries. The most prominent findings of the research were the lack of equality in purchasing power between Iraq and Iran, where the exchange rate was (0.03) dinars for each Iranian toman, while the difference in commodity prices was (0.08), so it is necessary to add the value of (0.03) dinars for each Iranian toman. 0.05) to the Iraqi dinar exchange rate to achieve the principle of purchasing power parity. The research recommends the necessity of adopting the principle of purchasing power parity in determining the exchange rate of the Iraqi dinar against the exchange rates of the research sample currencies.

اختبار أسعار الصرف وفق مدخل مساواة القوة الشرائية (PPP) بالتطبيق على الدينار العراقي وبعض العملات الأخرى

عبد العزيز شويش عبد الحميد	أنس خليل مهدي	فتحية إبراهيم حمادة
جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	كلية الإدارة والاقتصاد
فرع صلاح الدين-الدجيل	فرع صلاح الدين-الدجيل	جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى دراسة اختبار أسعار الصرف وفق مدخل مساواة القوة الشرائية (PPP) بالتطبيق على الدينار العراقي وبعض العملات الأخرى ودراسة مدى وجود ترابط بين أسعار صرف الدينار العراقي وبعض العملات في البلدان عينة البحث. انطلقت مشكلة البحث من السؤال: ما هو سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار وماهي الأسس الاقتصادية المعتمدة في تحديده؟ تمثل مجتمع البحث في العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإيران وتركيا، أما عينة البحث فتمثلت بأسعار السلع الأساسية وأسعار صرف العملات في البلدان عينة البحث. وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث هي عدم وجود مساواة في القوة الشرائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وإيران حيث بلغت نسبة سعر الصرف (0,03) دينار لكل واحد تومان إيراني، بينما بلغ الفرق في أسعار السلع (0,08) لذا يجب إضافة ما قيمته (0,05) إلى سعر صرف الدينار العراقي ليتحقق مبدأ مساواة القوة الشرائية. ويوصي البحث بضرورة اعتماد مبدأ مساواة القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مقابل أسعار صرف العملات عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، مساواة القوة الشرائية، أسعار السلع.

المقدمة

يواجه النظام الاقتصادي في الكثير من البلدان ومنها العراق العديد من المشاكل الاقتصادية نتيجة عدم الاعتماد على الأسس العلمية والاقتصادية في تحديد أسعار صرف عملاتها أمام العملات الأخرى وخصوصاً الدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية لهذه العملات وانعكاس ذلك بالسلب على مستقبل الاستثمار بالمدى البعيد في هذه البلدان وتشوه النظام الاقتصادي فيها. ولعل العراق واحداً من البلدان التي شهدت خصوصاً في الآونة الأخيرة تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي وتراجع قيمته أمام الدولار وما كان لذلك من تداعيات على الصعيد الاقتصادي فقد عمد هذا البحث على اختبار سعر صرف الدينار العراقي وفق مدخل القوة الشرائية (PPP) بالمقارنة مع عملات (الولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية). وتمت عملية الاختبار بقياس سعر صرف هذه العملات من خلال السلع الأساسية حيث تم اختيار سلعتي (الرز والدجاج).

اشتمل البحث على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول الإطار المنهجي للبحث. بينما تناول المحور الثاني الإطار المفاهيمي للبحث، أما المحور الثالث فقد تناول الجانب العملي للبحث.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً. مشكلة البحث: إن التقلبات المستمرة في أسعار صرف العملات تؤدي إلى خلق فجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية لأسعار صرف هذه العملات، وإلى تسعير غير حقيقي لأسعار الصرف ويشوه النظام الاقتصادي وتكون له أضرار بعيدة المدى على الاستثمار وعلى الاقتصاد الوطني مما يجعل

اقتصاد البلد عرضة للاستنزاف من قبل الدول الأخرى أو مضاربي العملة ويؤدي إلى تنشيط تهريب العملة من البلد وذلك فأن مشكلة أسعار الصرف لا تحل إلا من خلال التوصل إلى السعر العادل الذي يجري وضعه بناءً على معايير اقتصادية. ولأن اتساع هذه الفجوة سيزيد من حجم المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال سواء التي تتعامل كثيراً مع عملات متنوعة في تعاملاتها التجارية المختلفة ومما يشكل ضرراً على دخول الأفراد، وذلك لأن مثل هذه العملات تكون أكثر عرضة للتقلبات السعرية ومن ثم احتمالية أكبر في تعظيم خسائر هذه المنشآت وأكثر تضرراً للأفراد، ومن هنا جاءت مشكلة البحث، حيث إن عدم ادراك هذه المنشآت لهذه الحقيقة سيعرضها إلى خسائر غير متوقعة ومن ثم احتمالية فقدانها لموقعها الحالي في السوق التي تخدمها وعدم قدرة الأفراد على ادراك التقلبات المستقبلية. لذلك تصاغ مشكلة البحث وفق السؤال الآتي:

❖ ما هو سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار وماهي الاسس الاقتصادية المعتمدة في تحديده؟

ثانياً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كونه محاولة لدراسة وتقييم أسعار صرف بعض العملات للدول ومقارنتها بالدينار العراقي، وكذلك لقياس مدى التقلبات الحاصلة في أسعار صرف هذه العملات خلال الفترة الزمنية التي تناولها البحث. فضلاً عن اثراء الادبيات العلمية والمكتبة العراقية بدراسة تتناول كيفية اختبار أسعار صرف العملات وفق مدخل مساواة القوة الشرائية.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- أ. دراسة مدى وجود ترابط بين أسعار صرف بعض العملات العربية عينة البحث.
 - ب. دراسة الترابط بين أسعار صرف بعض العملات العربية وعامل التضخم باستخدام أنموذج تعادل القوة الشرائية.
 - ج. تقييم أسعار صرف بعض العملات عينة البحث من خلال المقارنة بين قيمها المقاسة وفقاً لأنموذج تعادل القوة الشرائية وبين قيمها الفعلية في اسواق صرف العملات.
 - د. الوصول إلى سعر الصرف العادل وفق الأساليب العلمية لاحتسابه.
- رابعاً. فرضية البحث:** يمكن تحديد فرضية البحث على النحو الآتي:
1. إن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار غير قائم على اساس اقتصادي.
 2. يمكن حساب سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بصورة عادلة وعلمية وفق نماذج الاحتساب المعتمدة.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في البلدان: العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإيران وتركيا، أما عينة البحث فتمثلت بأسعار السلع الأساسية (الرز والدجاج) وأسعار صرف العملات في البلدان عينة البحث.

سادساً. منهج البحث: سنعتمد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض متضمناته مستخدمين المصادر والأدبيات المتاحة من كتب ومجلات وبحوث وتقارير لعرض أفكاره الأساسية ومن ثم استخدام الأساليب العلمية للوصول إلى سعر الصرف العادل والوصول إلى الحقائق التي ستثبت فرضياته.

سابعاً. حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** اشتملت الحدود المكانية للبحث على مجموعة من البلدان وهي كل من العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأردن وإيران وتركيا.

2. الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمانية للبحث للسنوات 2021، 2022، 2023.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً. مفهوم اسعار الصرف: تشير أسعار الصرف إلى قيمة عملة دولة ما بالنسبة إلى عملة دولة أخرى. يتم تحديدها من خلال العرض والطلب على العملات في سوق الصرف الأجنبي. يؤثر سعر الصرف على التجارة والاستثمار الدوليين، وكذلك أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد العالمي. (Laurence S. Copeland: 2008: 121) على سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو هو 1 دولار أمريكي = 0.85 يورو، فهذا يعني أنه يمكن استبدال دولار أمريكي واحد مقابل 0.85 يورو. إذا تغير سعر الصرف إلى 1 دولار أمريكي = 0.90 يورو، فهذا يعني أن اليورو قد ضعف بالنسبة للدولار الأمريكي، ويمكن الآن استبدال دولار أمريكي واحد مقابل 0.90 يورو. يمكن أن تتقلب أسعار الصرف بسبب عوامل مختلفة مثل الأحداث السياسية والمؤثرات الاقتصادية وإجراءات البنك المركزي (Obstfeld & Melitz, 2018: 45) إنها مهمة للشركات والمستثمرين الذين يشاركون في التجارة والمعاملات الدولية، وكذلك للأفراد الذين يسافرون إلى الخارج أو يرسلون الأموال إلى بلدان أخرى. تلعب أسعار الصرف دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. فهي تؤثر على القدرة التنافسية للدول في السوق الدولية، وكذلك أسعار السلع والخدمات. قد تتمتع الدولة ذات العملة الأضعف بميزة في الصادرات، حيث ستكون منتجاتها في متناول المشتريين الأجانب، في حين أن الدولة التي لديها عملة أقوى قد تكافح من أجل المنافسة. أسعار الصرف لها تأثير أيضاً على الاستثمار الدولي. قد يختار المستثمرون الاستثمار في البلدان ذات العملات الأقوى، حيث قد يتوقعون عوائد أعلى بسبب ارتفاع قيمة العملة.

(Wyplosz, 2018:65) ومع ذلك، فقد يواجهون أيضاً مخاطر انخفاض قيمة العملة، مما قد يقلل من قيمة استثماراتهم. تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في إدارة أسعار الصرف. إذ إنها تتدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على قيمة العملة الوطنية. على سبيل المثال، قد يختار البنك المركزي شراء أو بيع عملته في السوق لزيادة أو تقليل قيمتها. فضلاً عن سعر الصرف الاسمي، هناك أيضاً سعر الصرف الحقيقي، الذي يأخذ في الاعتبار التضخم في كلا البلدين. يوفر سعر الصرف الحقيقي مقياساً أفضل للتنافسية الدولية وقوتها الشرائية في السوق العالمية. بشكل عام، تعد أسعار الصرف جانباً رئيسياً من جوانب الاقتصاد والتمويل الدوليين، مما يؤثر على التجارة والاستثمار والاقتصاد العالمي بشكل عام.

فيما يلي مثال على كيفية تأثير أسعار الصرف على التجارة الدولية:

لنفترض أن شركة في الولايات المتحدة تريد استيراد سلع من اليابان. إذا كان سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والين الياباني هو 1 دولار أمريكي = 110 ين ياباني، وكانت تكلفة البضائع في اليابان 10000 ين ياباني، فإن التكلفة بالدولار الأمريكي ستكون 90.91 دولاراً تقريباً (10000 / 110 ين ياباني / دولار أمريكي = 90.91 دولاراً أمريكياً) (Devereux, 2016: 89).

ومع ذلك، إذا تغير سعر الصرف إلى 1 دولار أمريكي = 100 ين ياباني، فإن التكلفة بالدولار الأمريكي لنفس السلع ستكون حوالي 100 دولار أمريكي (10000 / 100 ين ياباني × 100 ين ياباني / دولار أمريكي). هذه الزيادة في تكلفة الواردات بسبب ضعف الدولار يمكن أن تجعل الشركة تعيد النظر في الاستيراد من اليابان وبدلاً من ذلك تبحث عن موردين بديلين

في البلدان ذات العملات الاضعف. من ناحية أخرى، إذا تغير سعر الصرف إلى 1 دولار أمريكي = 120 ين ياباني، فإن التكلفة بالدولار الأمريكي لنفس السلع ستكون حوالي 83.33 دولارًا أمريكيًا (10000 ين ياباني $\times$ 120 ين ياباني / دولار أمريكي = 83.33 دولارًا أمريكيًا). قد يؤدي هذا الانخفاض في تكلفة الواردات بسبب ضعف الين الياباني إلى زيادة احتمالية قيام الشركة بالاستيراد من اليابان. يوضح هذا المثال كيف يمكن أن تؤثر أسعار الصرف على تكلفة الواردات والصادرات، وبالتالي تؤثر على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي. (Rickards, 2011: 167)

ثانياً. العوامل المؤثرة على أسعار الصرف: هناك عوامل عدة يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف، بما في ذلك (Melitz, 2018: 299) و (Marsh & Wiley, 2012: 287) و (Rickards, 2011: 34) و (Rogof: 1998: 45):

1. أسعار الفائدة: يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الطلب على العملة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها. على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تثبيط الاستثمار وتقليل الطلب على العملة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.
2. التضخم: يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل قيمة العملة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. على العكس من ذلك، يمكن أن يدعم التضخم المنخفض قيمة العملة.
3. المؤشرات الاقتصادية: يمكن أن تؤثر المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف والموازن التجارية على أسعار الصرف. يمكن أن يؤدي الأداء الاقتصادي القوي إلى زيادة الطلب على العملة، في حين أن الأداء الاقتصادي الضعيف يمكن أن يقلل الطلب.
4. الاستقرار السياسي: يمكن أن يتسبب عدم الاستقرار السياسي في عدم اليقين ويقلل من الطلب على العملة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.
5. إجراءات البنك المركزي: يمكن للبنوك المركزية التأثير على أسعار الصرف من خلال السياسة النقدية، مثل تعديل أسعار الفائدة أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء أو بيع عملتها.
6. التجارة الدولية: يمكن أن يؤثر الميزان التجاري بين الدول على أسعار الصرف. قد تشهد الدولة التي لديها فائض تجاري (تصدير أكثر مما تستورد) ارتفاع عملتها بسبب زيادة الطلب على سلعتها وخدماتها. على العكس من ذلك، قد يشهد البلد الذي يعاني من عجز تجاري (يستورد أكثر مما يصدر) انخفاض قيمة عملته.
7. معنويات السوق: يمكن أن تلعب معنويات السوق دورًا في أسعار الصرف، حيث تؤثر ثقة وثقة المستثمرين على الطلب على العملة.
8. المضاربة: يقوم المضاربون بشراء أو بيع العملات للاستفادة من تحركات أسعار الصرف في المستقبل، مما يتسبب في تقلبات قصيرة الأجل في أسعار الصرف.
9. الأحداث السياسية: الأحداث السياسية، مثل الانتخابات أو التغييرات في سياسة الحكومة، يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف. على سبيل المثال، قد تشهد الدولة التي تنفذ سياسات حمائية انخفاض قيمة عملتها بسبب انخفاض الطلب على صادراتها.
10. الكوارث الطبيعية: يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على أسعار الصرف من خلال تعطيل التدفقات التجارية، والتسبب في عدم اليقين الاقتصادي، وربما تؤدي إلى تغييرات في السياسات الحكومية.
11. أسعار السلع: يمكن للبلدان التي تعتبر منتجة أو مستهلكة رئيسية لسلع مثل النفط والمعادن والمنتجات الزراعية أن ترى عملاتها تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع الأساسية.

12. أنظمة أسعار الصرف: يمكن أن تؤثر أنظمة أسعار الصرف، مثل أسعار الصرف الثابتة أو العائمة، على مرونة أسعار الصرف للتكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية.
 13. تدفقات رأس المال: يمكن أن تؤثر تدفقات رأس المال، مثل الاستثمار الأجنبي أو هروب رأس المال، على أسعار الصرف من خلال التأثير على العرض والطلب على العملة.
 14. الأحداث العالمية: الأحداث العالمية مثل الأوبئة أو الأزمات المالية أو التوترات الجيوسياسية يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف من خلال التسبب في تقلب الأسواق المالية والتأثير على ثقة المستثمرين.
- ثالثاً. مشكلة سعر صرف الدينار العراقي: مدخل تاريخي:** في نهاية الخمسينات، تم ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. في الثمانينيات، وبسبب الحرب العراقية الإيرانية وارتفاع النفقات العسكرية، بدأت الحكومة العراقية في طباعة المزيد من الدينار، مما أدى إلى تضخم وانخفاض قيمة الدينار. بحلول عام 1988، تم تداول الدينار بحوالي 3 دنانير مقابل الدولار الأمريكي. في عام 1990، بعد أحداث الكويت، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق، مما أدى إلى خفض قيمة الدينار. بحلول عام 1995، تم تداول الدينار بنحو 3000 دينار للدولار الأمريكي. بعد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، أدخلت الحكومة العراقية عملة جديدة، "الدينار العراقي الجديد"، والتي كانت تقدر في البداية بـ 1460 ديناراً للدولار الأمريكي. في السنوات التي أعقبت إدخال الدينار الجديد، تذبذبت قيمته اعتماداً على مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، وإنتاج النفط في البلاد وصادراته، والظروف الاقتصادية العالمية. اعتباراً من آذار 2023، بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي حوالي 1350 ديناراً للدولار الأمريكي. (البنك المركزي العراقي، 2023) جدير بالذكر أن سعر صرف الدينار العراقي تعرض لتقلبات كبيرة وعدم استقرار خلال العقود القليلة الماضية، بسبب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. كما هو الحال مع أي عملة. فيما يلي بعض الأحداث الرئيسية الإضافية التي أثرت على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي: في عام 2014، كان لصعود داعش في العراق وما تلاه من صراع وعدم استقرار في البلاد تأثير كبير على سعر صرف الدينار. وشهد الدينار انخفاضاً حاداً أمام الدولار، حيث وصل إلى أدنى مستوى له عند 1200 دينار للدولار. في عام 2016، وافق صندوق النقد الدولي (IMF) على برنامج قروض لمدة ثلاث سنوات بقيمة 5.4 مليار دولار للعراق، والذي يهدف إلى مساعدة البلاد على مواجهة تحدياتها المالية والاقتصادية. وساعد برنامج قرض صندوق النقد الدولي على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وتداول الدينار منذ ذلك الحين عند حوالي 1450 ديناراً للدولار (<https://www.imf.org/en/Home>). كما أثرت الآثار الاقتصادية العالمية لوباء كوفيد-19 على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. شهد الدينار بعض الانخفاض في قيمته في أوائل عام 2020 مع انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر على الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشدة على صادرات النفط. لكن مع بدء تعافي أسعار النفط أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021، استعاد الدينار بعض الاستقرار مقابل الدولار الأمريكي. بشكل عام، تأثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بشدة بعدم الاستقرار السياسي والصراعات والتحديات الاقتصادية في البلاد، فضلاً عن الظروف الاقتصادية العالمية وأسعار النفط (وزارة التخطيط العراقية: 2023).
- رابعاً. مفهوم مساواة القوة الشرائية:** تعادل القوة الشرائية (PPP) هي نظرية تقترح أنه على المدى الطويل، يجب تعديل أسعار الصرف بين أي بلدين لتعكس فروق مستوى الأسعار بين البلدين. بعبارة

أخرى، تنص تعادل القوة الشرائية على أن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يؤدي إلى بحيث أن نفس سلة السلع والخدمات تتكلف في كلا البلدين، بمجرد أخذ سعر الصرف في الاعتبار. الفكرة وراء تعادل القوة الشرائية هي أن أسعار الصرف يجب أن تعكس القوة الشرائية النسبية للسلع المختلفة. على سبيل المثال، إذا كان سعر سلة السلع في الولايات المتحدة يبلغ ضعف سعر نفس سلة السلع في اليابان، فيجب أن يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والين الياباني بنفس النسبة. (P., Obstfeld, M., & Melitz, M: 2014: 245) تستند نظرية تعادل القوة الشرائية إلى قانون السعر الواحد، مما يشير إلى أن السلع المتطابقة يجب أن يكون لها نفس السعر في الأسواق المختلفة. يأخذ PPP هذا المفهوم خطوة إلى الأمام من خلال اقتراح أن سعر سلة السلع والخدمات يجب أن يكون هو نفسه في الأسواق المختلفة، بمجرد أخذ سعر الصرف في الاعتبار. غالبًا ما يتم استخدام تعادل القوة الشرائية لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان. من خلال تعديل الفروق في الأسعار بين البلدان، يمكن لتعادل القوة الشرائية أن يعطي فكرة أفضل عن القوة الشرائية النسبية للسلع المختلفة، ويمكن أن يساعد في مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان بشكل أكثر دقة (Taylor, A. M: 2002). غالبًا ما يتم استخدام تعادل القوة الشرائية لمقارنة أسعار الصرف الحقيقية بين البلدان. يعدل سعر الصرف الحقيقي سعر الصرف الاسمي (أي السعر الذي يمكن من خلاله استبدال عملة بأخرى) للاختلافات في مستويات الأسعار بين البلدان. يمكن حساب تعادل القوة الشرائية باستخدام سعر سلة السلع والخدمات التي يتم استهلاكها بشكل شائع في مختلف البلدان. غالبًا ما يشار إلى هذه السلة باسم "السلة الدولية للسلع والخدمات" وقد تتضمن عناصر مثل الطعام والملابس والنقل. يمكن التعبير عن تعادل القوة الشرائية بطرق مختلفة، مثل سعر الصرف أو كنسبة على مستوى السعر. عند التعبير عنها كسعر صرف، تمثل تعادل القوة الشرائية سعر الصرف الذي يجعل تكلفة سلة السلع والخدمات كما هي في كلا البلدين. عند التعبير عنها كنسبة على مستوى السعر، تمثل تعادل القوة الشرائية نسبة مستويات الأسعار في البلدين. غالبًا ما يستخدم تعادل القوة الشرائية في النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، وكذلك في المقارنات الدولية لمستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن له قيودًا، مثل حقيقة أنه لا يأخذ في الحسبان السلع والخدمات غير المتداولة، أو تكاليف النقل، أو الاختلافات في الجودة بين السلع والخدمات. يمكن أن تتأثر تعادل القوة الشرائية بعوامل مثل معدلات التضخم ومستويات الإنتاجية والتغيرات في أنماط التجارة. على سبيل المثال، إذا كان بلد ما يعاني من معدلات تضخم أعلى من بلد آخر، فقد تنخفض قيمة عملته بمرور الوقت، مما يؤدي إلى تغيير تعادل القوة الشرائية أيضًا. يتم استخدام تعادل القوة الشرائية من قبل منظمات مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لرصد الاتجاهات الاقتصادية وتقديم توصيات بشأن السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى للبلدان. كما يتم استخدامه من قبل الشركات والمستثمرين لتقييم جاذبية فرص الاستثمار في مختلف البلدان. (World Bank: 2023).

خامساً. محددات مساواة القوة الشرائية: رغم فائدته كمؤشر عام لأسعار الصرف المقارنة بين مختلف البلدان، فإن هناك محددات تضعف من دقته في تحديد مستويات أسعار الصرف وأسعار السلع وتشمل محددات تعادل القوة الشرائية ما يلي (Obstfeld, M: 1995: 73-96) (Rogoff, K.:1996:78):

1. الفروق في مستوى الأسعار: المحدد الأساسي لتعادل القوة الشرائية هو الفروق في مستوى الأسعار بين البلدين. إذا كان مستوى السعر في بلد ما أعلى منه في بلد آخر، فيجب تعديل سعر الصرف بين العملتين ليعكس هذا الاختلاف.
 2. الحواجز التجارية: يمكن أن يؤثر وجود حواجز تجارية مثل التعريفات والحصص والقيود الأخرى على سعر الصرف بين عملتين ويمكن أن يؤثر على تعادل القوة الشرائية.
 3. فروق الإنتاجية: يمكن أن تؤثر الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان أيضًا على تعادل القوة الشرائية. إذا كان بلد ما أكثر إنتاجية من بلد آخر، فقد ترتفع عملته مقارنة بعملة البلد الآخر.
 4. الاختلافات في الضرائب والإعانات: يمكن أن تؤثر الاختلافات في معدلات الضرائب والإعانات أيضًا على تعادل القوة الشرائية. إذا كان لدى بلد ما ضرائب أعلى أو المزيد من الإعانات، فقد تنخفض قيمة عملته مقارنة بعملة البلد الآخر.
 5. الفروق في معدلات التضخم: يمكن أن تؤثر الاختلافات في معدلات التضخم بين البلدان على تعادل القوة الشرائية. إذا كان لدى بلد ما معدلات تضخم أعلى من بلد آخر، فقد تنخفض قيمة عملته بالنسبة إلى عملة البلد الآخر.
 6. تدفقات رأس المال: يمكن أن تؤثر تدفقات رأس المال، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحفزي على سعر الصرف بين العملتين وبالتالي على تعادل القوة الشرائية.
- سادساً. أهداف نظرية تعادل القوة الشرائية:** يمكن تحديد الأهداف الأساسية لمساواة القوة الشرائية من خلال الآتي:
1. توفير طريقة لمقارنة مستويات المعيشة عبر البلدان: يسمح تعادل القوة الشرائية للاقتصاديين وصانعي السياسات بمقارنة القوة الشرائية النسبية للعملة المختلفة وتقييم مستويات معيشة الناس في مختلف البلدان. هذا مهم لقياس التنمية الاقتصادية، ومستويات الفقر، ومستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم.
 2. تسهيل التجارة الدولية: من خلال توفير أساس مشترك لمقارنة الأسعار والتكاليف عبر البلدان المختلفة. هذا مهم بشكل خاص للشركات التي تعمل في بلدان متعددة، لأنها تتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة حول مصدر المدخلات ومكان بيع منتجاتهم وأفضل الأسواق المستهدفة. (Krugman, P. R., & Obstfeld, M: 2018: 98).
 3. التنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم: يمكن استخدام تعادل القوة الشرائية النسبية للتنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم بمرور الوقت. هذا مهم للمستثمرين والشركات وصناع السياسات الذين يحتاجون إلى اتخاذ قرارات بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه المتغيرات.
 4. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يمكن أن تساعد تعادل القوة الشرائية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي عن طريق الحد من تقلب أسعار الصرف ومعدلات التضخم. من خلال الحفاظ على مستويات الأسعار النسبية بين البلدان، يمكن أن يقلل تعادل القوة الشرائية من مخاطر التقلبات المفاجئة في أسعار العملات أو الصدمات التضخمية (Frankel, J. A: 2012: 107).
- سابعاً. نقاط القوة والضعف في القوة الشرائية:** إن لمساواة القوة الشرائية العديد من نقاط القوة والضعف ويمكن اجمالها بالآتي:

1. نقاط القوة:

- أ. يمكن استخدام تعادل القوة الشرائية للتنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم، هذا مهم للمستثمرين والشركات وصناع السياسات الذين يحتاجون إلى اتخاذ قرارات بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه المتغيرات.
- ب. يمكن أن يساعد تعادل القوة الشرائية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي: من خلال الحفاظ على مستويات الأسعار النسبية بين البلدان، يمكن أن يساعد تعادل القوة الشرائية في تقليل مخاطر التقلبات المفاجئة في العملة أو الصدمات التضخمية.
- ج. يوفر تعادل القوة الشرائية إطاراً مفيداً لمقارنة مستويات المعيشة عبر البلدان: من خلال تعديل الاختلافات في الأسعار بين البلدان، يسمح تعادل القوة الشرائية للاقتصاديين وصانعي السياسات بمقارنة القوة الشرائية النسبية للعملة المختلفة وتقييم مستويات معيشة الناس في مختلف البلدان (Rogoff, K.:1996: 674-668).

2. نقاط الضعف:

- أ. لا يعد تعادل القوة الشرائية مؤشراً مثالياً لأسعار الصرف أو معدلات التضخم: يمكن أن تستمر الانحرافات عن تعادل القوة الشرائية لفترات طويلة من الزمن، لا سيما على المدى القصير. يمكن أن يحد هذا من فائدة تعادل القوة الشرائية كأداة للتنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات التضخم.
- ب. تفترض تعادل القوة الشرائية أن السلع قابلة للتداول بحرية وأنه لا توجد حواجز تجارية أو احتكاكات أخرى يمكن أن تؤثر على أسعار السلع في البلدان المختلفة. في الواقع، يمكن أن يكون لهذه العوامل تأثير كبير على الأسعار ويمكن أن تخلق انحرافات عن تعادل القوة الشرائية.
- ج. يعتمد تعادل القوة الشرائية على بيانات دقيقة وموثوقة حول مستويات الأسعار في مختلف البلدان. ومع ذلك، يمكن أن تشكل جودة البيانات تحدياً في العديد من البلدان، لا سيما في الاقتصادات النامية.
- د. لا يأخذ تعادل القوة الشرائية في الحسبان الفروق في السلع والخدمات غير المتداولة، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. يمكن أن يحد هذا من فائدة تعادل القوة الشرائية كأداة لمقارنة مستويات المعيشة عبر البلدان (Krugman, P. R., & Obstfeld, M., 2018: 35).

المحور الثالث: الجانب العملي

في هذا المحور تم تناول الدراسة الجانب العملي للبحث، حيث تم اختيار أسعار السلع الأساسية لكل من العراق والأردن والسعودية وإيران حيث تم الرجوع إلى العديد من المراجع كالبنك الدولي والبنك المركزي العراقي والبنك المركزي الإيراني والبنك المركزي الأردني والبنك المركزي السعودي وقد تم اعتماد أسعار الصرف الحالية على موقع ex.com لغرض الحصول على أحدث سعر صرف ممكن، ومن ثم اختيار مجموعة سلعية أحدهما من فئة اللحوم والأخرى من فئة النباتات (لحم الدجاج والرز) لغرض إجراء الدراسة عليها وفق مدخل مساواة القوة الشرائية (P.P.P) حيث تم تطبيق المعادلة الآتية:

$$Ph=(Pf)(spot\ rate)$$

$$spot\ rate= Ph/ Pf$$

حيث إن:

Ph= سعر السلعة في العراق

Pf= سعر السلعة في البلد الأجنبي (الولايات المتحدة الأمريكية، الأردن، إيران، تركيا)

Spot rate= سعر الصرف الحاضر

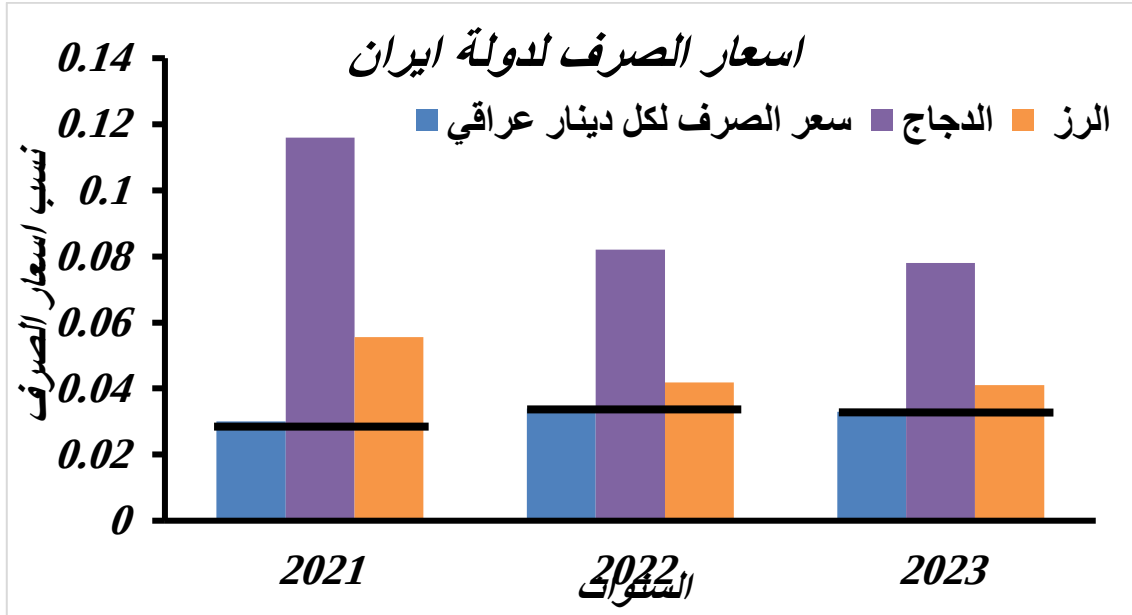
الجدول (1): يبين الفرق بين أسعار السلع الأساسية مع الفرق بين سعر الصرف بين العراق وإيران.

الدجاج						
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف
سعر الصرف لكل دينار عراقي	0.03	0.09	0.03	0.05	0.03	0.05
الدجاج	0.12		0.08		0.08	

الرز						
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف
سعر الصرف لكل دينار عراقي	0.03	0.03	0.03	0.01	0.03	0.01
الرز	0.06		0.04		0.04	

المصدر: من اعداد الباحثين.

بين الجدول أعلاه الفرق بين سلعتين لسنة من السلع الأساسية وهي لحم الدجاج والرز لسنة 2021 وبالاعتماد على بيانات أسعار السلع والصرف وتطبيق المعادلة عليه تبين بأن سعر صرف الدينار العراقي هو 0.03 دينار عراقي لكل تومان إيراني. وإن ناتج قسمة سعر الرز في العراق عليه في إيران كانت 0.06. وهذا يدل على عدم تماثل أسعار البيع في كلا البلدين ولهذا يتطلب الأمر إلى إضافة ما نسبته 0.03 إلى سعر صرف الدينار العراقي لكي يحصل التماثل بين السلعتين بالاعتماد على سعر الصرف السالف الذكر. كما بين الجدول أن نسبة الدجاج هي 0.12 في حين إن سعر الصرف في تلك الفترة هو 0.03 وهذا يدل أيضاً على عدم تماثل سعر البيع بين الدولتين ولغرض الوصول إلى التماثل وفق مدخل مساواة القوة الشرائية يجب أن يضاف ما قدره 0.09 إلى سعر صرف الدينار العراقي. في عامي 2022 و 2023 نجد بان سعر الصرف يبقى كما هو وإن الفرق في الأسعار تقلص ليصبح 0.05 للدجاج و 0.01 للرز.



الشكل (1): التمثيل البياني لأسعار الرز والدجاج مع سعر صرف الدينار العراقي مقابل التومان الايراني

المصدر: من اعداد الباحثين.

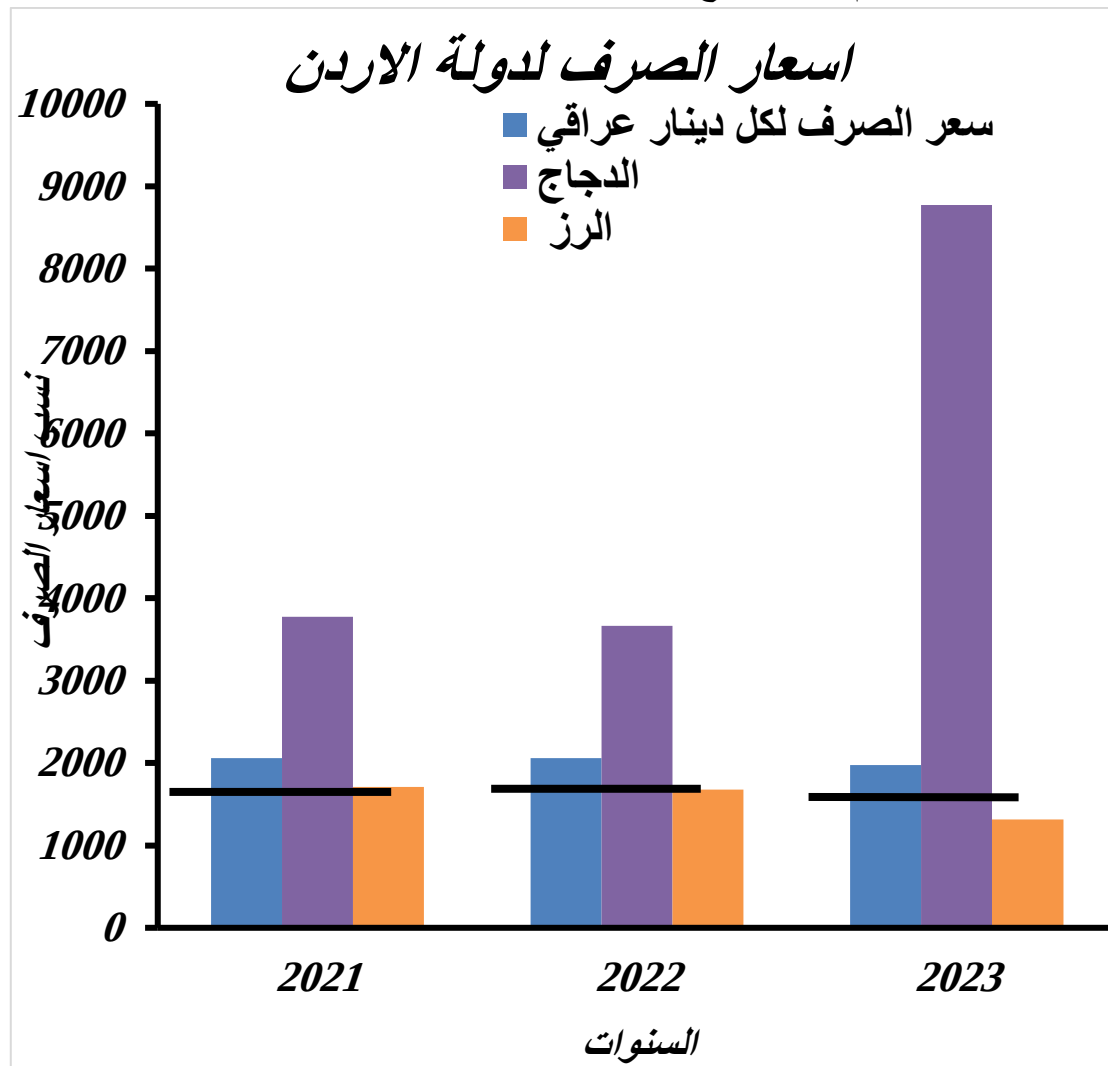
الجدول (2): يبين الفرق بين أسعار السلع الاساسية مع الفرق بي سعر الصرف بين العراق والأردن

			الدجاج			
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف
سعر الصرف لكل دينار عراقي	2058.31	-1719.47	2058.75	-1607.92	1975.12	-6794.11
الدجاج	3777.78		3666.67		8769.23	

			الرز			
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف
سعر الصرف لكل دينار عراقي	2058.31	-348.91	2058.75	-379.92	1975.12	-659.33
الرز	1709.40		1678.83		1315.79	

المصدر: من اعداد الباحثين.

بين الجدول أعلاه الفرق بين سلعتين لسنة من السلع الأساسية وهي لحم الدجاج والرز لسنة 2021 وبالاتماد على بيانات أسعار السلع والصرف وتطبيق المعادلة عليه تبين بأن سعر صرف الدينار العراقي هو 2058.31 دينار عراقي لكل دينار أردني واحد. وإن ناتج قسمة سعر الدجاج في العراق عليه في الأردن كانت 3777.78. وهذا يدل على عدم تماثل أسعار البيع في كلا البلدين ولهذا يتطلب الأمر إلى طرح ما نسبته 1719.47- من سعر صرف الدينار العراقي لكي يحصل التماثل بين السلعتين بالاعتماد على سعر الصرف السالف الذكر. كما بين الجدول أن نسبة الرز هي 1709.40 في حين إن سعر الصرف في تلك الفترة هو 2058.31 وهذا يدل أيضا إلى عدم تماثل سعر البيع بين الدولتين ولغرض الوصول إلى التماثل وفق مدخل مساواة القوة الشرائية يجب أن يطرح ما قدره 348.91- من سعر صرف الدينار العراقي. وعلى نفس المبدأ في عام 2022 فإنه يجب أن تقلص قيمة الصرف بالنسبة للدجاج بمقدار 1607.92- وبالنسبة للرز 379.92-. وفي عام 2023 نجد بأنه بان القيم تكون للدجاج 6794.11- وللرز 659.33-.



الشكل (2) التمثيل البياني لأسعار الرز والدجاج مع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدينار الاردني

المصدر: من اعداد الباحثين.

الجدول (3): يبين الفرق بين أسعار السلع الأساسية مع الفرق بي سعر الصرف بين العراق وتركيا.

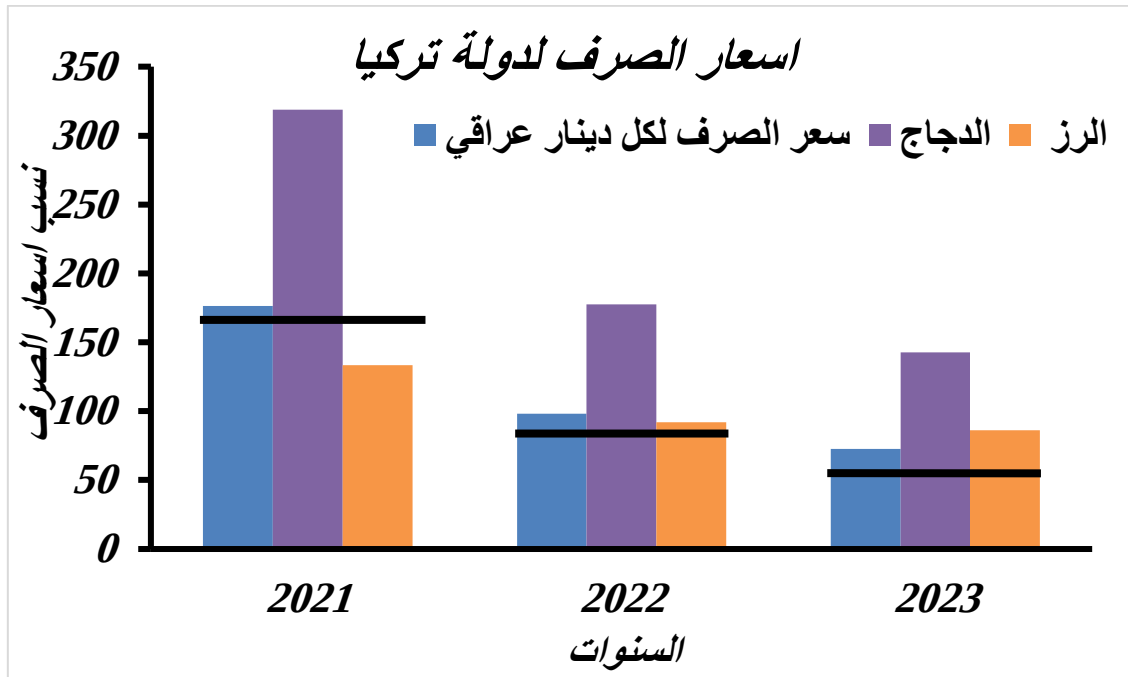
الدجاج						
الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2021	
-69.86	72.64	-79.09	98.33	-142.53	176.22	سعر الصرف لكل دينار عراقي
	142.50		177.42		318.75	الدجاج

الرز						
الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2021	
-13.57	72.64	-6.33	98.33	-42.89	176.22	سعر الصرف لكل دينار عراقي
	86.21		92.00		133.33	الرز

المصدر: من اعداد الباحثين.

بين الجدول أعلاه الفرق بين سلعتين لسنة من السلع الأساسية وهي لحم الدجاج والرز لسنة 2021 وبالاكتفاء على بيانات أسعار السلع والصرف وتطبيق المعادلة عليه تبين بأن سعر صرف الدينار العراقي هو 176.22 دينار عراقي لكل ليرة تركية. وإن ناتج قسمة سعر الدجاج في العراق عليه في تركيا كانت 318.75. وهذا يدل على عدم تماثل أسعار البيع في كلا البلدين ولهذا يتطلب الأمر الى طرح ما نسبته -42.89 من سعر صرف الدينار العراقي لكي يحصل التماثل بين السلعتين بالاكتفاء على سعر الصرف السالف الذكر. كما بين الجدول أن نسبة الرز هي 133.33 في حين أن سعر الصرف في تلك الفترة هو 176.22 وهذا يدل أيضاً إلى عدم تماثل سعر البيع بين الدولتين ولغرض الوصول الى التماثل وفق مدخل مساواة القوة الشرائية يجب أن يطرح ما قدرة -42.89 من سعر صرف الدينار العراقي.

وعلى نفس المبدأ في عام 2022 فإنه يجب ان تقلص قيمة الصرف بالنسبة للدجاج بمقدار -79.09 وبالنسبة للرز -6.33. وفي عام 2023 نجد بأن القيم تكون للدجاج -69.86 وللرز -13.57.



الشكل (2): التمثيل البياني لأسعار الرّز والدجاج مع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدينار الأردني

المصدر: من اعداد الباحثين

الجدول (4): يبين الفرق بين اسعار السلع الاساسية مع الفرق بي سعر الصرف بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

		الدجاج					
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف	
سعر الصرف لكل دينار عراقي	1462	-296	1458	-264	1309	-130	
الدجاج	1193		1194		1206		

		الرّز					
	2021	الفرق في نسبة الصرف	2022	الفرق في نسبة الصرف	2023	الفرق في نسبة الصرف	
سعر الصرف لكل دينار عراقي	1462	-553	1458	-445	1309	-237	
الرّز	909		1013		1072		

بين الجدول أعلاه الفرق بين سلعتين لسنة من السلع الاساسية وهي لحم الدجاج والرّز لسنة 2021 وباعتماد على بيانات اسعار السلع والصرف وتطبيق المعادلة عليه تبين بان سعر صرف

الدينار العراقي هو 1462 دينار عراقي لكل دولار امريكي. وان ناتج قسمة سعر الرز في العراق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية كانت 909. وهذا يدل على عدم تماثل اسعار البيع في كلا البلدين ولهذا يتطلب الامر الى طرح ما نسبته 553- من سعر صرف الدينار العراقي لكي يحصل التماثل بين السلعتين بالاعتماد على سعر الصرف السالف الذكر. كما بين الجدول أن نسبة الدجاج هي 1193 في حين إن سعر الصرف في تلك الفترة هو 1462 وهذا يدل أيضا إلى عدم تماثل سعر البيع بين الدولتين ولغرض الوصول الى التماثل وفق مدخل مساواة القوة الشرائية يجب أن يطرح ما قدرة 296- من سعر صرف الدينار العراقي.

وعلى نفس المبدأ في عام 2022 فإنه يجب أن تقلص قيمة الصرف بالنسبة للدجاج بمقدار 264- وبالنسبة للرز 445-. وفي عام 2023 نجد بأنه بان القيم تكون للدجاج 130- وللرز 237-.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. عدم وجود مساواة في القوة الشرائية بين العراق وإيران حيث بلغت نسبة سعر الصرف (0,03) دينار لكل واحد تومان إيراني، بينما بلغ الفرق في أسعار السلع (0,08) لذا يجب إضافة ما قيمته (0,05) إلى سعر صرف الدينار العراقي ليتحقق مبدأ مساواة القوة الشرائية.
2. عدم وجود مساواة في القوة الشرائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في عام 2023 (1390) دينار لكل واحد دولار امريكي، لذا يجب إضافة ما نسبته (130-) للدجاج و(273-) للرز سعر صرف الدينار العراقي ليتحقق مبدأ مساواة القوة الشرائية.
3. إن سعر صرف الدينار العراقي هو 2058.31 دينار عراقي لكل دينار أردني واحد. وان ناتج قسمة سعر الدجاج في العراق على في الاردن كانت 3777.78. وهذا يدل على عدم تماثل اسعار البيع في كلا البلدين ولهذا يتطلب الأمر إلى طرح ما نسبته 1719.47- من سعر صرف الدينار العراقي لكي يحصل التماثل بين السلعتين.
4. إن أسعار الصرف في العراق لم يتم احتسابها على أسس علمية اقتصادية.
5. تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية رؤية مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم التقلبات الحاصلة في أسعار صرف العملات عندما تكون الظروف البيئية مستقرة كما في البلد ولا يقدم مثل هذه الرؤية في الظروف البيئية غير المستقرة كظروف العراق.
6. يوجد ارتباط وثيق بين أسعار صرف العملات وعامل التضخم وهذا يؤيد مضامين نظرية تعادل القوة الشرائية على أن تكون الظروف الاقتصادية والسياسية لبلد العملة ظروفاً مستقرة نسبياً.
7. شهد الدينار العراقي تقلباً ملحوظاً في سعر صرفه مقابل العملات الأخرى خلال الأعوام فترة الدراسة وهذا يعطي رؤية مستقبلية غير واضحة وتحتاج إلى تعمق من البحث فيها.

ثانياً. التوصيات: يقدم البحث التوصيات الآتية:

1. ينبغي أن يتم تحديد سعر الصرف على أسس علمية اقتصادية.
2. يوصي الباحثون بأجراء دراسة على عملات عربية وأجنبية أخرى وافتراضات زمنية أطول للتأكد من مدى امكان الاستفادة من نظرية تعادل القوة الشرائية في تقييم أسعار صرف العملات.

3. يوصي البحث بأجراء دراسات مماثلة باستخدام مؤشرات أخرى كمؤشر فيشر ومقابلة نتائجها مع نتائج انموذج تعادل القوة الشرائية لتحديد أي النماذج أفضل من حيث قدراتها التنبؤية في تقييم اسعار الصرف.

4. يمكن للمنشآت العاملة في بيانات وبلدان مختلفة أن تستفيد من النماذج الكمية للتنبؤ بأسعار صرف العملات المتداولة فيها وذلك للحد من المخاطر التي قد تواجهها بسبب تقلبات أسعار صرف هذه العملات.

المصادر

1. "Exchange Rates and International Finance" by Laurence S. Copeland, Oxford University Press, 2008.
2. "Exchange Rates and Macroeconomics Dynamics" by Martin Berka and Michael B. Devereux, Oxford University Press, 2016.
3. "International Economics: Theory and Policy" by Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz, Pearson, 11th edition, 2018.
4. Brigham. engene & deved (2007) financial management, ch (26), p929.
5. Exchange Rates in International Economics" by Richard Baldwin and Charles Wyplosz, Routledge, 2018.
6. Frankel, J. A. (2012). The silliest thing we've heard lately about the international monetary system. Business Economics, 47(4), 236-240.
7. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2018). International economics: theory and policy (11th ed.). Pearson
8. Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2014). International economics: theory and policy. Pearson Education Limited.
9. Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1995). The mirage of fixed exchange rates. Journal of Economic Perspectives, 9(4), 73-96.
10. Rogoff, K. (1996). The purchasing power parity puzzle. Journal of economic literature, 34(2), 647-668.
11. Rogoff, K. (1996). The purchasing power parity puzzle. Journal of economic literature, 34(2), 647-668.
12. Rogoff, K. (1996). The purchasing power parity puzzle. Journal of Economic Literature, 34(2), 647-668
13. Taylor, A. M. (2002). A century of purchasing-power parity. The Review of Economics and Statistics, 84(1), 139-150.
14. World Bank. (2021). Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies. Retrieved from